الموقف التنويري لجمعية العلماء المسلمين في ميدان التعليم ونقدها لسياسة التعليم لفرنسا في الجزائر

أ.د لعموري عليش
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة

الملخص:

من المعلوم أن الاحتلال الفرنسي للجزائر لم يكن احتلالا نفعيا متجها نحو نهب خيراتها المادية من ثروات طبيعية فحسب، بل كان احتلال لفسخ ومسخ ونسخ الشخصية الجزائرية لكل مقوماتها الذاتية أو المعنوية التي ترتبط بمعنى الهوية أو الإنية التي يتميز بها إنسان مجتمع عن إنسان مجتمع آخر حتى ولو كان هناك قاسم مشترك يجمع بينهما مثل اللغة كمقوم قومي يربط عربي بعربي مثل الجزائري والتونسي والمغربي ومع ذلك فإن هناك هوية متميزة عند كل هؤلاء كفكرة الوطنية والذهنية التي يحملها كل واحد منهما حملا من دون شك مختلف وذلك لاختلاف التكوين على مستوى شخصياتهم التي يرثونها من أصالة بيئاتهم السلطوية، كسلطة الوطنية وسلطة الأبوة، وسلطة التعليم إلى غير ذلك من السلطات التي تميز المجتمعات الإنسانية في التربية وتتفاوت فيما بينها من حيث قوة سلطة عن سلطة أخرى .

لذلك أن سياسية الاستعمار الفرنسي لاحتلال الجزائر اختارت سلطة التعليم وأرادت من وراءه زوال الإنسان الجزائري والمجتمع الجزائري وجعلهما مكسبا من مكاسب ومغانم مقاصد الحرب، بل أكثر من ذلك حاولت أن تستنسخهما في صورتي الإنسان الفرنسي

والمجتمع الفرنسي فقد وظف علماؤهم من فقهاء وسياسيين وأنتربولوجين وأثريين المنهج الأركيولوجي المعرفي " حفرية المعرفة " ووقفوا من خلاله على حقائق تاريخية، تمثلت في زوال أمم وحضارات كانت لها أثر في التاريخ الإنساني الحضاري ولكنها زالت من الوجود بمفعول سلطة التعليم وأيضا سلطة الدين. وهذا ما جعل من الفرنسيين المحتلين للجزائر أن ينتهجوا سياسة الفرنسة والتنصير والإدماج في التعليم على الشخصية العربية الأمازيغية الإسلامية للجزائر بغرض محو هذه الشخصية والقضاء عليها، وقد وظفوا فيما بعد، بعد المقاومة والاكتشاف أن الأمر ليس سهلا للإنسان الجزائري الذي عايش كل الحضارات عبر التاريخ فأثر فيها ولم يتأثر وظفوا كل الوسائل السلطوية الإستدمارية لأجل محو هذه الشخصية

هذا ما جعل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أن تقف في وجه فرنسا باستخدام الوسائل التي رأت أنها ناجعة في رفع السياسة الفرنسية وإلغائها، فحاربتها بتعليم مواز في التكوين المعرفي ومختف لسلطتهم الدينية واللغوية .وإني أتناول الموضوع ضمن خطة منهجية متمثلة في التخطيط العام كما يلي:

أولا: فرنسا والسياسية التعليمية.

ثانيا: جهود جمعية العلماء المسلمين في التعليم

ونظرا لتراكم المادة في الموضوع سأقتصر على دور الجمعية وسياستها في التعليم وبيان معاهدها ومقرراتها وعدد التلاميذ يحسب السنوات محاولا التعليق على مدى تجاوز السياسة الفرنسية في التعليم، ومدى تمكن جمعية علماء المسلمين حرصا ومحافظة على الشخصية الجزائرية وعلى اللغة العربية والدين الإسلامي .

الكلمات المفتاحية: السياسة التربوية، التعليم، الإنية الجزائرية، الوكنية، حفرية المعرفة، سلطة التعليم، سلطة الدين،

Résumé

l'Association des savants Algériens a joué un rôle important dans la lutte contre le colonisateur français et en particulier contre sa politique dans de nombreux domaines , éducatif, culturel et religieux, dans cet article proviennent les tâches que l'association a pu faire . Surtout sa position concernant la politique éducative de la colonisation française en Algérie.

Les Mots Clés :
politique éducative - Archéologie de savoir- L'identité Algérienne- Nationalisme- pouvoir de l'éducation- pouvoir de religion -les principes de la révolution – la culture , les traditions, et les coutumes algériennes

المقال: الجزء الأول:

فرنسا والسياسة التعليمية:

أولا: النسخ والاحتلال:

إن السياسة التعليمية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر بدءا من تاريخ الاحتلال 1830م كان هدفها محو الشخصية القومية للجزائريين بكل مقوماتها اللغوية والثقافية والدينية والحضارية، وكان هذا الهدف المرسوم من منطلق وضع المستعمر لمخططات ومشاريع وبرامج لتنفيذ سياسته على المدى البعيد والمتوسط والقريب ومنها برامج " مسيو موريس فبوليت " الذي كان وقتذاك عضو الحزب الاشتراكي الفرنسي والحاكم العام للجزائر في عام 1925 م حتى عام 1927 م الذي نص على منهج الجنسية الفرنسية إلى عدد من الجزائريين يتراوح

ما بين عشرين وخمس وعشرين ألف جزائري ويشترط أن يكونوا من حملة الشهادات العليا، وكان أغلب هؤلاء يعملون وقتذاك في الإدارات والتعليم والجيش الفرنسي، مع العلم لم يلزمهم هذا البرنامج بعد كسبهم للجنسية الفرنسية أن يتخلوا عن أحوالهم الشخصية الإسلامية فقط يصبحون فرنسيين يخضعون للقانون المدني الفرنسي وما يتعلق بالأحوال الشخصية، كالزواج والطلاق والميراث فيطبق عليهم قانون الشريعة الإسلامية علما أن هذا البرنامج قد وجد معارضة من طرف الحركات السياسية الجزائرية وكشفت مجلة الشهاب أهداف البرنامج فقد ورد في أحد أعدادها ما يلي: ليس برنامج " فوليت " بالغاية في نفسه، وليس من البرامج الكاملة التي تغير حالة المسلمين (الجزائريين) من التعاسة الحاضرة إلى السعادة المنشودة وفوق ذلك كله فليس برنامج " فوليت" بالبرنامج الذي اتفقت حوله، الآراء بل أن الأفكار قد انقسمت في صدده طرائق قدادا، والمنكر عليه أكثر من المحبذ له، فمن المسلمين الجزائريين من يرى فيه دجا مقنعا، ومنهم من يرى فيه عدم الكفاية مطلقا، لأن دمج كمية ضئيلة من المسلمين ضمن كتلة الناخبين الفرنسيين لا تغير نتيجة الانتخاب، ولا تجر للمسلمين أي مغنم، ومنهم من يرى أنه غير ديمقراطي مطلقا، فهو يمنح حق الانتخاب لطائفة معينة أكثرها من رجال الإدارة والحكومة، ويترك بقية الشعب محروما من الانتخاب ومنهم من يرى أن هذا البرنامج يزيد في الطبقات الجزائرية قسما جديدا وذلك يزداد الانقسام، ويكثر الشقاق، فتصبح البلاد مؤلفة من:

- فرنسيين.
- متجنسين(جزائريين) مرتدين.
- متجنسين محافظين على الشخصية الإسلامية .
- أهال غير متجنسين مطلقا وليس لهم أي حق في الانتخاب . "[1]

- هذا أن برنامج السيد فوليت، لم يقصد به تغيير وضعية الجزائر المتردية بقدر ما كان يهدف إلى خرابها، ومحاولة طمس كل شخصيتها وهذا ما جعل أغلب الحركات السياسية تنادي برفض هذا البرنامج، وقد كان قرار مجلس الشيوخ الفرنسي بعد مناقشة البر نامج عام 1935م رفض المشروع وذلك من خلال إدعائه أن الجزائريين لا يزالون غير مؤهلين للحصول على الجنسية الفرنسية التي تمنحهم حقوق المواطن الفرنسي وقد أعلن ذلك وزير داخلية فرنسا[2] كما أن عملية الدمج رفضها الجزائريون وذلك لسببين هما :

- أن الجزائر تصبح جزء لا يتجزأ من تراب فرنسا .

- يتحول الجزائريون أصحاب البلاد إلى مواطنين من الدرجة الثانية فهم يقومون بالواجبات التي يقوم بها الفرنسيين ولكن لا يتمتعون بالحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المواطن الفرنسي في مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية وذلك لسبب رفضهم التنازل عن قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية .

- ثانيا: القتل والقضاء على ما يعرف بالجزائر والجزائري من طرف الاستعمار الفرنسي:

أحداث 8 ماي 1945 م وهي تعبر عن مذبحة كبرى وعن أكبر جرائم فرنسا التي لطخت تاريخها وقضت على روحه،، حيث سببت هذه الأحداث أن الجزائريين وقتذاك شاركوا العالم ككل فرحته بانتهاء الحرب العالمية الثانية " لكن سرعان ما انقلبت فرنسا عليهم " على الجزائريين الذين شاركوا في صنع التاريخ العالمي " كوحش انقض عليهم بما يملكه من قوة وجبروت على الرغم من أنهم قاموا بمظاهرات سلمية مثل بقية الشعوب وهتفوا بالحرية والاستقلال وإلغاء الاستعمار في كل دول العالم، ورفعوا العلم الجزائري في مظاهراتهم، حيث فرنسا، وقت ذلك، هذه الانتفاضة السلمية لم ترض الفرنسيين فقاومتهم ومنعتهم الشرطة الفرنسية بكل وحشية واستخدموا معهم كل أنواع وأساليب القمع، ثم تحول الأمر إلى

إطلاق النار على المتظاهرين ثم تدخلت عصابات المستوطنين الأوربيين المسلحين بالأسلحة الحديثة إلى جانب الشرطة ثم بعد ذلك تدخل الجيش بأسلحته الثقيلة وخططه العسكرية الجهنمية وعدته البرية والبحرية والجوية، والغريب من هذا الهجوم على شعب عزل لا يملك قوت يوميه يعيش في العراء ويصارع الموت بجوعه واحتلاله. وهذا الشحن الغاشم والاحتلال الظالم والوحشية الجبارة والفتاكة أدت بأيام قليلة إلى قتل أزيد من خمسة وأربعين ألف جزائري وجزائرية، والآلاف من الجرحى والمعطوبين، وحرق الآلاف من السكنات وتشر يد أهلها في الوديان والشعاب والغابات كخطة للقضاء عليهم وسلب أموالهم وخيراتهم كغنيمة حرب، كل هذا كان في المدن الجزائرية ولكن الأكثر ضررا مدن خراطة، وسطيف وقالمة كما تذكر كتب تاريخ الحركة الوطنية.

وفي هذا يقول الشيخ الإبراهيمي : " انجلت المعركة عن تلك الفضائح الوحشية التي تكفي لتلطخ تاريخ فرنسا بالسواد، من تحريق للديار وإتلاف للثمار ونهب للأموال، وتقتيل للرجال، وتذبيح للشيوخ والنساء والأطفال، وانتهاك للحرمات الإنسانية[3] وقام الاحتلال بحل المنظمات الوطنية التي كانت قائمة وأصدر إعلان يتضمن العمل بالأحكام العرفية في الجزائر، وسجن أكثر من أربعة آلاف من الجزائريين ممن كانوا يمثلون الجزائريين من رجال الحركة الوطنية، وقادتها وزعمائها، وأصدرت المحاكم وقتها في شأن بعض قادة الحركة الوطنية ورجالها أحكام بالإعدام ونفذن على أكثر من تسعين جزائريا، وحكم على البعض منهم بالأشغال الشاقة[4] ولكن لم يدم الحال على حاله إذ الضغط الدولي والعالمي، وتحرك الشعب الجزائري في كل مكان وإسماع صوته بكل الوسائل لفرنسا التي أصبحت الموت الذي يلاحقهم زمانيا، تراجعت في إعادة بناء سياستها حيث في بداية سنة 1945م أطلق سراح قادة الحركة الوطنية اللذين سجنوا بسبب أحداث 08 ماي ورفعت الأحكام العرفية من البلاد، ولجأوا إلى الحل السياسي للجزائر ومستقبل الجزائر وكان هذا تحت ضغط الحركة

الوطنية، لكن محاولات فرنسا صبت كلها فيما بعد الرأي الذي بادرت به من قبل والمتمثل في سياسة الإدماج .

لكن قادة الحركة رفضوا ذلك، وطالبوا بتكوين حكومة جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا، وطالب بعض منهم بالاستقلال الكامل .

وكل ما فعلته فرنسا من خراب وتدمير وقتل لكل مقومات الجزائر، فإن خطة سياستها استمرت في تطبيقها منها سياسة التعليم .

السياسية التعليمية لفرنسا في الجزائر:

إن الأسس التي قامت عليها السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر منذ احتلال الجزائر من سنة 1830 إلى غاية 1962م تتركز على ثلاثة أهداف أو مقاصد وهي: الفرنسة، التنصير، والإدماج.

بهذه الأهداف أرادت فرنسا محو الشخصية الجزائرية من الوجود بالعمل على القضاء والزوال على مقومات حياتها واستمرارية ضرورتها في التاريخ والتي هي والأمازيغية والوطن والتاريخ والإسلام والعربية وقد كان موقف الشعب الجزائري لهذه السياسة ومقاومتها بالرفض والعزوف عنها بالكلمة والسلاح.

أولا: الفرنسة: أرادت فرنسا أن تجعل من الفرنسية وثقافتها مكان اللغة الأمازيغية والعربية وثقافتهما بمرور عامل الزمن في اعتقادهم بهذا التخطيط التربوي تزول لغة الجزائريين وثقافتها كما وقع في كثير من بلدان العالم التي احتلها الاستعمار فتغلبت لغة المستعمر وثقافته على لغاتهم وثقافتهم مثل شعوب القارة الإفريقية، ومعظم شعوب أمريكا اللاتينية، والهنود الحمر. وقد وضع الاحتلال الفرنسي برنامجا يحمل سياسة التعليم في الجزائر باللغة الفرنسية والثقافة

الفرنسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وهذا بغرض جعل المجتمع الجزائري مجتمعا فرنسيا أو كما كان يقال الجزائر قطعة وجزء من فرنسا، فجعلت فرنسا اللغة الفرنسية وثقافتها في برامج التعليم بكل مراحله للجزائريين كسلاح سلمي في نظرها وبه يتحقق الهدف الذي تريده والمتمثل في جعل الجزائر فرنسية في كل مكوناتها وتجردها من كل عناصر مقوماتها الحضارية واللغوية والدينية والتاريخية ويمكن تلخيص الأهداف فيما يلي:

1- فرنسة التعليم في الجزائر في كل المراحل.
2- محاربة اللغة والثقافة العربية والأمازيغية محاربة عنيفة .
3- اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر .
4- تشويه تاريخ الجزائر ومسخ وفسخ كل مقوماته الشخصية من أمازيغية وعروبة وإسلام.
5- فصل الجزائر عن الانتماء العربي الإسلامي أو عن العالم العربي والإسلامي.
6- عدم تدريس جغرافية الجزائر، والعمل على تدريس جغرافية فرنسا حتى تقتل فيهم الروح الوطنية في نفوسهم .

فكان هدف السياسة التعليمية الاستعمارية الفرنسية طمس الشخصية الجزائرية، وإحلال الشخصية الفرنسية.

ثانيا: التنصير: تريد فرنسا من وراء التنصير مسخ ونسخ وفسخ الشخصية الجزائرية المطبوعة بطابع الإسلام إلى شخصية نصرانية مسيحية فأرادت بالسياسة التعليمية أن تنقل الجزائريين من دينهم الإسلامي إلى الدين المسيحي وقد صرحت فرنسا بهذه السياسة غداة احتلالها للجزائر منذ 1830م بأن من أهدافها العمل على نشر المسيحية والقضاء على الإسلام حيث أعلن[5] سكرتير الحاكم العام الفرنسي للجزائر سنة 1832م بهذا الإعلان الذي مضمونه يحمل سياسة التنصير فقال : " أن آخر أيام الإسلام م قد دنت وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح ونحن إذا أمكننا أن نشك في أن

هذه الأرض تملكها فرنسا، فلا يمكننا أن نشك على أي حال بأنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد أما العرب فلن يكونوا رعايا لفرنسا إذا أصبحوا مسيحيين ".

وقد أكدت فرنسا هذه السياسة في أكثر من مناسبة وعلى لسان ممثليها منها مناسبة احتفالهم بمرور مائة عام على احتلال فرنسا للجزائر قيل: أن المقصد من وراء هذه الاحتفالات هو في الحقيقة : " لتشيع جنازة الإسلام في الجزائر " ولم يتوقف الأمر بالعمل على تنصير الجزائريين فقط بل راحت تعمل على مسخهم بوساطة تحويل عدد كبير من المؤسسات الدينية من مدارس ومساجد إلى كنائس ودور للعبادة النصرانية، بل باعت بعضها إلى اليهود واستوطنتم في ربوع الجزائر كملاك لأراضيها ومرافقها الحيوية، علما أن فرنسا وضعت يدها في السنوات الأولى من الاحتلال على أوقاف الدين الإسلامي، بالرغم من المعارضة، والمقاومة التي كانت من طرف الجزائريين. بالإضافة أنها أصدرت في سنة 1905م مرسوما يدعو إلى فصل الدين عن الدولة وعملت به في الجزائر عام 1907 م وطبقته على الدين المسيحي، والدين اليهودي، ولكن لم تطبقه على الدين الإسلامي بل بقيت شؤونه موقوفة على الحاكم العام الفرنسي على الرغم من إلحاح كثير من الجزائريين بتطبيق المشروع المذكور على الدين الإسلامي كما طبق على الديانتين المسيحية واليهودية(6).

وفرنسا حين احتلت الجزائر احتلتها في كل كيانها المادي والروحي، ونجد الشيخ البشير الإبراهيمي يقول عن هذا : " تسلط الحكومة الجزائرية (الفرنسية وقتذاك) على الإسلام بدءا وتمسكها به استمرار، ليس من حيث أنه دين يجب أن تحافظ عليه وعلى معابده وشعائره، ولكن ذلك لغاية أخرى غير المحافظة وهي أنها تعد ذلك جزءا من العمل الاستعماري، الذي يتسلط على الأبدان ثم نفذ التسلط على الأديان تكميلا لا يتم المعنى

بدونه، فلما استعبدت أبدان المسلمين" أي " الجزائريين" مدت دينها وأبت عليهم أن يكونوا أحرار ا فيه ليتم لهذا التسلط على الجانبين الروحي والمادي "[7].

ثالثا: الإدماج: ومعنى ذلك أن فرنسا أرادت بسياسة التعليم أن تحول كيان الجزائريين إلى كيان فرنسي، بمعنى أن تجعل الجزائري فرنسي في تفكيره وشعوره وقيمه وذاكرته وفي كل سلوكياته، فهو يفكر بمنطق لغتها وثقافتها فتسلخه وتمسخه من لغته ودينه وجنسيته من انتمائه الحضاري العربي الإسلامي، بمعنى أن تسلبه من قوميته وتسيطر على شخصيته سياسيا واجتماعيا وتتحكم فيه إداريا وعسكريا ومن ثم يكون القضاء على شخصيته تدريجيا حتى يذوب في الشخصية الفرنسية وبالتالي ينتهي المشكل ومفهوم الإدماج السياسي يعني: جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا، واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها، ويتلقون التعليم الذي يتلقونه، ويرقون إلى الوظائف العامة بالطرق ذاتها التي تحولها القوانين الفرنسية للفرنسيين كما أن لهم نفس الميزات الاجتماعية[8].

كما أن الإدماج يعني من الناحية الإدارية أن تكون الجزائر إقليميا فرنسيا يتشكل من مقاطعات، ويتجزأ إلى مديريات كما تتشكل وتتألف وتتجزأ إداريا كل الأقاليم الفرنسية في فرنسا " وبهذا الإدماج يعني: " إلغاء كل ما يفصل باريس عن المقاطعات الجزائرية، أو ما يميز بينها إذ أن كل تمييز عن المقاطعات الجزائرية أو ما يميز بينها إذ أن كل تمييز كهذه يعد في هذه الحالة مظهرا قوميا غير مرغوب فيه وغير شرعي " وقد لا يكون ولا يتحقق إذ يتحول الإدماج إلى باب مغلق دون أن يتحقق الاستقلال الذاتي والداخلي ودون الاستقلال التام[9] وبالتالي النظر إلى الإدماج وسياسته الذي تنادي به فرنسا يتعارض وأصول ومبادئ ومقومات الشخصية الجزائرية من لغة ودين وثقافة ووطن وتاريخ فكل هذا لا يشبه ما هو قائم في مقومات الشخصية الفرنسية.

ويظهر دهاء فرنسا بفكرة الإدماج وسياستها الخبيثة أن ظاهره يحمل فكرة المساواة والعدالة بين الجزائريين والفرنسيين في كل شيء وفي الحقوق والواجبات، أما باطن الإدماج فهو مخالف تماما كل مدلولات ما يدل عليه معنى الإدماج من الناحية القانونية والإدارية والسياسية. لأن الإدماج لا ينطبق في الجزائر إلا على الأرض ومن عليها من المستعمرين وهم من الجالية الأوروبية دون السكان الأصليين وهم الجزائريون. حيث السياسة الفرنسية تعمل على إقصائهم[10].

هذا وبالرغم من أن السياسة التعليمية الفرنسية ارتكزت على الفرنسة والتنصير والإدماج، إلا أنها لم تطبق على الجزائريين عمليا إنما كان نظريا فحسب، حيث أن فتح أبواب التعليم الفرنسي أقتصر في وجه قلة من الجزائريين وفي نطاق محدود إلى جانب أنه استفاد من الموالين لفرنسا من أبناء الحركة والباشاوات والقياد والقوادين أصحاب المصالح الذاتية وهؤلاء كانوا يمثلون ما يعرف في ذلك الوقت بالنخبة في نظر الفرنسيين . تثقفوا بالثقافة الفرنسية الخالصة، وانبهروا بمظاهر الحضارة الفرنسية ماديا خاصة، فأصبحوا دعاة متحمسون للإدماج، وإدماج الجزائر في فرنسا، والتجنس بجنسيتها، بل أن بعضهم قد بلغ به التطرف إلى حد إنكار وجود شخصية جزائرية قائمة بذاتها في التاريخ مكانا وزمانا وقد أصبح الاحتلال يعتمد في تحقيق جزء كبير من سياسته الرامية إلى محو الشخصية الجزائرية على يد " جماعة النخبة " التي صارت بمثابة معول هدام ضد شخصية بلادهم . ومستقبلها السياسي وحقها في الحرية والاستقلال، والسبب في ذلك هو سياسة فرنسة التعليم التي أتبعها الاحتلال بالنسبة للجزائريين طوال قرن وثلث "[11].

علما أن هذه النخبة من الجزائريين عولت فرنسا عليها فيما بعد وكانت سندا حتى لأبنائهم وهي تمثل نسبة قليلة من مجموع السكان الذين كانوا وقتذاك فكانت النسبة تقدر بـ 10% منهم والباقي من السكان يمثل 90% وكان هذا طيلة عهد الاحتلال.[12]

والدليل أن مشروع الإدماج الذي يحمل اسم صاحبيه ليون بلوم([13]) وفيوليت([14]) لقد تنبه السيد بلوم أن مطالب النخبة في الجزائر كانت لاتتعدى المساواة السياسية " وإذا لم تؤخذ تلك المطالب بعين الاعتبار قد تتطور لتسبب بالتدريج في ضياع الجزائر نهائيا، لأجل ذلك فإنه طلب من السيد فيوليت أن يضع مشروع قانون يمنح بمقتضاه حق التصويت للنخبة الذين كان عددهم في ذلك الحين يتراوح ما بين 20 و25 ألف شخص "([15]) وراحت هذه السياسة التعليمية الفرنسية تنفذ سمومها في الشعب الجزائري بضرب مقوماته وتشويهها ولكن مع ذلك لم تلقى صدى فقد تصدى لها الأحرار من العلماء والمناضلين وكل فئات الشعب كل بما يملك من عتاد لضرب هذه السياسة وحبس أنفاسها في أوراق المشروع، حبر على ورق لا غير كما سنرى فيما بعد كيف تمثلت هذه المقاومة بالموازاة بوضع سياسة تعليمية أصيلة.

لكن فرنسا شعبا وقادة عملوا بكل ما في وسعهم نجاح سياسة الفرنسة والتنصير والإدماج في التعليم والقضاء على الشخصية القومية. منها،

- محاولة تشويه التاريخ الجزائري وجغرافية الجزائر.

ركز المعلمون والمشرفون على التربية والتعليم تقديم مادتي التاريخ والجغرافيا تقديما مغشوشا ومشوها للجزائر فعلى سبيل المثال أنها كانت تعلم للأبناء أن الجزائر قديما كانت تسمى La Gaul وأن أجدادنا يسمون الضالين Les gaulois وهذا مقابل ما يدرسه التلميذ الفرنسي في مقاطعة (نور ماندي)([16]) والقصد من كل هذا نشأة جيل من الأبناء يشعرون بالانتماء الدموي والحضاري إلى حضارة غير حضارتهم كشعورهم بالانتماء إلى جنوب فرنسا Les gaulois " لا من أن أصلهم الدموي العرقي يعود إلى الأمازيغ الأحرار وإلى شبه

الجزيرة العربية، وبذلك يصبحون أسهل انقيادا واستجابة لقبول نتائج سياسة فرنسا التعليمية، الفرنسة والتعليم والإدماج .

تدريس فرنسا تاريخها لأبناء الجزائر بكل عصوره على حساب تاريخهم، والقصد من ذلك قطع الصلة مع ماضيهم وذاكرتهم وكل ما له علاقة بمقومات الشخصية الجزائرية[17] وقد امتد هذا المسخ والمنع في تدريس تاريخ الجزائر لأبنائها حتى للمدارس الحرة والزوايا ومدارس جمعية العلماء المسلمين التي أنشأت لغرض بقاء الوجود الذاتي والشخصية الجزائرية الإسلامية والتعبير على أن هناك حضارة جزائرية أمازيغية وعربية اللسان، فراحت فرنسا تعمل بوسائلها الجهنمية من تكتيك حربي وسياسي فقد أصدر على سبيل المثال قانون 1904 يحظر على الجزائريين فتح أية مدرسة أو كتاب قرآني إلا بترخيص خاص من الإدارة الفرنسية وبقي هذا القانون سائر المفعول حتى خروج فرنسا[18] دون إلغائه فإذا منحت الرخصة لطالب فتح مدرسة فإنه يشترط عليه إبعاد التاريخ والجغرافيا من البرنامج الذي يدرس بهذه المدرسة أو الكتاب وإذا كان عكس ذلك فلا تمنح له الرخصة وحتى وإن منحت له الرخصة وثبت العكس أنها تدرس مادتي التاريخ والجغرافيا فإنها تغلق وترتب عليها آثار جزائية ومدنية " عقوبات ".

- تغليط وتجهيل التلاميذ بتاريخ بلادهم وأجدادهم، بتدريس الجغرافيا لهم عن نحو ضيق، حيث المنطلق الذي ينطلق منه المعلم الفرنسي في تدريس مادة الجغرافيا، أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وأن الجزائر تمثل ثلاث مقاطعات فرنسية فيما وراء البحر المتوسط .

- تحطيم الروح المعنوية التي كانت هدف السياسة التعليمية الفرنسية فاستخدمت وسائل التخويف والإرهاب وذلك باسم الغزو، ومن الداخل فاستخدمت وسائل الإعلام ومختلف النشاطات البيداغوجية والتربوية المختلفة من مسرح وموسيقى وأناشيد ورسم وألعاب رياضية وصحافة وخطابة وبالفعل لعبت المدرسة دورها الفعال في انتهاك ونحر الجسد الجزائري في عمق

تكوينه ولكن الواقع هيهات أن نفس هذه السياسة مهما بلغت من وسائل القوة مهمتها . وذلك بتفطن الشعب الجزائري لهذه المهمة ففضلوا الأمية والجهل وحافظوا على مكوناتهم من أجل أن لا يتحولوا إلى فرنسيين وإلى عبيد الفرنسيين عمالهم وخدامهم، لأنهم وسيلة لا غاية فهم مواطنون من الدرجة الثانية والدرجة الثالثة.

هذا وإن كان يرى بعض الباحثين أن هناك نجاح لسياسة التعليم الفرنسية، فإنه لم يتم نجاحها إلا في جزء بسيط من مخططها وكان فاشلا، حيث تمثل هذه السياسة جماعة النخبة اللذين تحولوا إلى بيادق يهتفون بفرنسا ومتحمسين لإدماج الجزائر في فرنسا والتجنس بجنسيتها، وقد وقع ببعض هؤلاء إلى حد الجحود والإنكار والتطرق وعدم الإيمان بمصادر إنيته وشخصيته الجزائرية حتى قال : " أنه فتش عن القومية الجزائرية في بطون التاريخ فلم يجد لها من أثر، وفتش عنها في الحالة الحاضرة فلم يعثر لها عن خبر "[19] ويرد عليه عبد الحميد بن باديس بهذا التعبير أشرقت عليه أنوار التجلي فإذا به يصيح فرنسا هي أنا[20] وقد شجعت فرنسا أمثال هؤلاء وأطلقت عليم اسم جماعة النخبة تميزا لهم وعن بقية أفراد الشعب[21] " يلاحظ أن الجزائر لا تزال حتى بعد حصولها على الاستقلال التام منذ سنة 1962 تعاني من أثر سياسة الاحتلال التعليمية حيث لا يزال بعض من الجزائريين المثقفين ثقافة فرنسية خالصة يعارضون خطة تعريب التعليم والإدارة في الجزائر متأثرين بما تعلموه في المعاهد الفرنسية في عهد الاحتلال من معلومات مشوهة ومغرضة، ضد اللغة العربية والثقافة العربية وانتماء الجزائر الحضاري والمصيري إلى الأمة العربية والعالم الإسلامي "[22].

وقد نسانده الرأي لأن هذه النخبة لم تنقرض يل لا يزال وجودها قوي في مؤسسات الدولة، وهم أبناء جماعة النخبة المفرنسة حيث حافظ هؤلاء على السياسة التعليمية المفرنسة من خلال مواقع عملهم.

وما يجب التنبيه إليه أيضا أن ظاهرة النخبة ليست ظاهرة اختصت بها الجزائر فقط، بل نجدها عامة في كل الدول التي عرفت الاحتلال العسكري والمصحوب بالغزو الثقافي وخاصة الدول التي استعمرتها فرنسا والتي عرفت بالمستعمرات الفرنسية وفي نظرنا أن الاستعمار الثقافي من أخطر الأسلحة لأنه يعمل على مسخ وفسخ، وفساد روح الشخصية القومية الوطنية، وقد حدد الأستاذ أبو القاسم سعد الله مفهوم الوطنية ومفهوم القومية فالوطنية " تعني حب الإنسان لوطنه الذي ولد فيه وتربى فيه واستعداده لدفاع عنه والموت في سبيله" وهذا المفهوم في نظر أبو القاسم كان موجودا ومشتركا بين جميع الجزائريين، ومفهوم القومية " تعني الشعور المشترك بين جماعة معينة، وتشترك في التاريخ والمصير ... والجزائريون، بالإضافة إلى اشتراكهم في "الضمير الوطني " كانوا وما زلوا يؤمنون بالأمة العربية التي يتقاسمون معها التاريخ والثقافة والمصير والحدود الجغرافية ... وأن لدى الجزائريين شعورا قوميا يربطهم بتلك الأمة ارتباطا عقائديا راسخا "[23]. إلى جانب النخبة التي استطاعت فرنسا أن تخلخل مبنى شخصيتهم من الأمومة الطبيعية الصحية إلى الأمومة الاصطناعية المريضة فاستطاعت المدرسة الاستعمارية أن تفسد فطرتهم وخلقتهم بتشويه شخصيتهم القومية هناك.

الطرق الصوفية المنحرفة:

وهم رجال مثلوا هذه الطرق تمثيلا فاسدا ابتعدوا عن جادة الحق وعن القومية الجزائرية واستطاعت السياسة الاستعمارية أن تفعل فعلتها فيهم فجعلت منهم أداة في خدمة أهدافها ومصالحها العليا ضد الجزائر اعتبرتهم الممثلين للإسلام وأنهم الخلاص في نظر الفرنسيين لحجب جرائمهم وجبروتهم بنشر تعاليم تخدم مصالحهم والتي تسيطر بها على بسطاء الشعب باسم الدين والتصوف الزائف فعملوا إلى تخويفهم من الاستعمار، والخضوع له وطاعة قادته وحكامه وذلك عن طريق تخديرهم وصرفهم عن المقاومة ونبذ الاستعمار ورفض ومحاربة مشاريع الاستعمار أيا كانت طبيعتها والتي كانت جميعها تصب ضد الشخصية

الجزائرية، وحرية الوطن الجزائري واستقلاله. ولعل هذا ما أدى بحركة الإصلاح التي قادها عبد الحميد بن باديس إلى محاربة مثل هؤلاء وفي مقدمتهم الصوفية المنحرفة بخرافاتها وشعوذتها باسم الدين، وكذلك عقاب الرجال بالوسائل التي انتهجتها الحركة بسبب تعاونهم مع الاستعمار ضد مصالح وطنهم العليا ثقافية وسياسية ودينية ... وقد كان لهذه الحركة دور مهم وفعال، كان نتيجة التخلص من الاستعمار وبقاء مقومات الشخصية الجزائرية رغم أنوف أعدائها، هذا وأن الوسائل التي أتبعتها فرنسا لتنفيذ سياستها التعليمية في الجزائر تمثلت في النقاط الآتية وباختصار.

1- محاربة الثقافة الإمازيغية والعربية الإسلامية.

2- القضاء على اللغة العربية في أطوار التعليم والتخلي عنها واعتبارها لغة أجنبية وذلك لما يلي:

أ- فرنسة التعليم في المرحلة الابتدائية وجعل اللغة العربية أجنبية (اختيارية).

ب- تقسيم اللغة العربية إلى ثلاث لغات:

1- عربية عامية يستعملها الشعب، وهذه لا قيمة لها وبالتالي ليست صالحة للتعليم.

2- عربية فصحى وهي لغة القرآن. وهذه مثلها مثل اللغتين اللغة اليونانية واللغة اللاتينية وتعتبر لغة ميتة.

3- عربية حديثة وهي نتاج بعض المتعلمين وأداة للقومية العربية، وبالتالي هي لغة أجنبية، ويجب إبعادها من برامج التعليم.

ت- اللغة العربية لغة أجنبية كما نص عنها قرار شوطان.[24]

ث- حصر تعليم الجزائريين في أضيق الحدود " حيث ورد في إحصائيات 1950 م 1951م مثلا أن جامعة الجزائر كانت تضم نحو 5000 طالب من بينهم (213) فقط من الجزائريين ويدل على أن نصيب كل عشرة آلاف نسمة من السكان الفرنسيين 98 مقعدا في الجامعة بينما لم يكن يتجاوز نصيب الجزائريين ربع مقعد فقط . "[25]

والإحصائية الآتية تدل على أنه كلما أمضينا تصاعديا من الابتدائي إلى الجامعي فنقف على عدد المتعلمين من الجزائريين الفرنسيين في تناقص بشكل بين وهو كما يلي :

المدارس الابتدائية: يقابل عدد الفرنسيين 4,5 أمثال عدد الجزائريين.

المدارس الإعدادية: يقابل عدد الفرنسيين 8 أمثال عدد الجزائريين.

المدارس المهنية: يقابل عدد الفرنسيين 17 أمثال عدد الجزائريين.

المدارس الثانوية: يقابل عدد الفرنسيين 36 أمثال عدد الجزائريين.

المدارس الجامعية: يقابل عدد الفرنسيين 192 أمثال عدد الجزائريين.

تدل الإحصائية على تحديد الطلبة الجزائريين في مختلف مراحل التعليم وبينت إحصائية أخرى رسمية صدرت سنة 1950 نسبة الجزائريين من أصحاب المهن الحرة بالنسبة للفرنسيين، وتدل على سياسة التعليم التي انتهجتها فرنسا للجزائريين.

28 طبيبا جزائريا من مجموع 1559 وذلك يعني 5,2 % من المواطنين.

10 أطباء أسنان من الجزائريين من مجموع 317 وذلك يعني 3,1 % من المواطنين.

35 صيدليا جزائريا من مجموع 506 وذلك يعني 2,5 % من المواطنين.

11 قابلة جزائرية من مجموع437 وذلك يعني 2,5 % من المواطنين.

509 معلما ابتدائيا جزائريا من مجموع 6227 وذلك يعني 8,1 % من المواطنين.[26]

تدل هذه الإحصائية على تحديد عدد الوظائف، في كل المهن وهذا يدل على تقلصهم في التعليم، واقتصارهم على النخبة فقط،

وقد اعترف كثير من المفكرين الفرنسيين ما ارتكبته فرنسا ضد الجزائريين من حيث حرمانهم من التعليم ففي عام 1954م جاء وفد فرنسي يتكون من عدة شخصيات في عالم السياسة والصحافة والعلم والدين لزيارة الجزائر بغرض دراسة واستطلاع الأحوال بها وعندما

عاد الوفد إلى فرنسا أعلن رئيس الوفد لوسائل الإعلام والصحافة قائل : " إنه وزملاءه رأوا بأعينهم أن مليونين من أبناء الجزائر لا يتلقون اي تعليم على أي مقعد مدرسي وذلك بعد أن بسط النظام الاستعمار عليهم رحمته مدة 125 سنة، ورأينا الجزائريين لا يشاركون في التعليم الابتدائي إلا بنسبة 10% فقط وليس لهم في التعليم العالي إلا نحو 300 طالب ورأينا الأبواب العلمية موصدة في وجه الجزائريين وخرجنا من كل ذلك بنتيجة عظيمة إذا كنا في فرنسا نجهل معنى العنصرية، فإن العنصرية في القطر الجزائري هي القانون الرسمي المعمول به "[27].

ج- خلق عراقيل لتعليم الجزائريين مما أدى إلى ما يلي:

- فصل تعليم الجزائريين عن تعليم الأوربيين من حيث اختيار المعلمين ومؤهلاتهم .
- صعوبة الامتحان أمام الجزائريين بعوائق لا تؤهلهم بالاجتياز في النجاح إلى جانب وضع شروط قاسية للتأهيل.
- المبالغة في المصاريف الباهظة التي تتعلق برسوم الدراسة .

ح- اضطهاد المعلمين في التعليم العربي الحر ومنع المشايخ والمصلحين وعلماء الجزائر من التدريس في المساجد .

خ- محاربة ومقاومة وتشديد الخناق على جهود جمعية العلماء المسلمين في ميدان التعليم.

ثانيا: اعتناء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالتعليم

إن المخطط الاستعماري الذي وضع لسياسة التعليم في الجزائر كان الدافع الحقيقي لاعتناء جمعية العلماء بالتعليم والنهوض به مقابل الردة التي وقعت لدى بعض من الجزائريين الذين ينادون بالإدماج وبتمثل ثقافة فرنسا لغة وتعليما لأنها دولة هيمنة وسيطرة ودولة الأقوى لذلك توفر مجموعة من الأسباب لدى جمعية العلماء المسلمين دفعت بهم إلى الاعتناء بالتعليم والتركيز عليه كحراك للتغيير والتحرر وأيضا الحفاظ على السيادة والشخصية الجزائرية والدفاع عنها، والحفاظ أيضا على مكانتها في المجتمع الدولي كعضو وشخص معنوي.

ويذهب الباحث الأستاذ رابح تركي[28] أن تكوين جمعية العلماء الجزائريين سنة 1931م كانت لمجموعة من الأسباب منها.

السياسة التعليمية الفرنسية التي أرادتها فرنسا كان من ورائها غرض تمثل في وأد اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية في عقر دارها فعملت بكل الوسائل من أجل رد الاعتبار للثقافة العربية الإسلامية، واللغة العربية، لهذا قوبلت هذه السياسة برد عنيف ورفض من قبل كثير من الجزائريين الأحرار .

1- اقتصار الحكومة الفرنسية وقتذاك في الجزائر " عهد الاستعمار " على تعليم قلة قليلة وخاصة من الناس إذا نظرنا إلى الإحصائيات الخاصة بالتعليم وقتذاك فتعداد الجزائريين المتمدرسين قليل جدا بالمقارنة مع التلاميذ الفرنسيين وكان هذا بهدف تجهيل الأغلبية وجعلهم يتخبطون في ظلمات الجهل والأمية .

2- وعي أغلبية الجزائريين خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، بأن العلم هو الخلاص الوحيد الذي يحررهم من قبضة الاستعمار، وهو الذي ينقلهم من دور التخلف إلى دور التقدم وأنه الأساس في التحرر من كل أشكال الاستغلال والاستعمار، وأنه العنصر الوحيد

الذي يحافظ على كيان الأمة والشعب حتى بعد الاستقلال. وقد ذهب طه حسين (1889 م- 1973)[29] إلى هذا الرأي أن الشعب الجاهل من الصعب عليه الحصول على الاستقلال من عدوه المستعمر، وحتى ولو حصل على استقلاله فإنه عاجز على المحافظة عليه، لأنه ليس بوسعه من حيث إمكاناته أن يقدر الاستقلال حق قدره وليس بإمكانه أن يتخذ من الوسائل ما يتيح له حمايته من عبث العابثين أو فساد المفسدين سواء كانوا أجانب أم وطنيين لأنه لا يملك العلم الذي يتصدى ويدافع به عن كيد المكيدين ويتحصن به كعامل قوة .

3- إن جمعية العلماء المسلمين[30] هي جمعية نشأة لأجل تنوير المجتمع بالتعليم ونقله من سلطة الظلام إلى رحاب النور الذي يقودهم لا محال إلى الثورة ضد المستعمر، والانتصار عليه لا محال وبالتالي الاستقلال وكذلك جاءت كرد فعل على المستعمر خاصة الوقوف ضد سياسته التعليمية الماسخة والفاسخة لأصالة الجزائريين من لغة وثقافة ودين، واستبدالها بلغة وثقافة ودين لا علاقة لها بجوهر شخصية الجزائري. لذلك فعبد الحميد بن باديس (1989م- 1940 م) وضع أسس للجمعية تقوم على مبادئ يجب العمل على إرسائها والدفاع عنها، وهي العروبة، والإسلام، والعلم والفضيلة فقال أنها أركان نهضتنا وأركان جمعية العلماء المسلمين وهي مبعث حياتنا ورمز نهضتنا فهي التي تحفظ جنسيتنا وقوميتنا وتربطنا بوطنيتنا الإسلامية الصادقة "[31] وتذكر في قانونها الأساسي أن القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر، والميسر، والبطالة والفجور، وبالجملة كل ما يفسد على الناس عقولهم أو يضيع عليهم أموالهم، فهو من الآفات وحاربت الجهل والجمود والخرافة، وكل أنواع الأباطيل، وكل من يقف في وجه التعليم[32] وكان الهدف من وجود الجمعية واضح بالأساس وقد عبر عنه أصحابها أو مؤسسيها هي : " جمعية إسلامية جزائرية في مدارها وأوضاعها، علمية في مبدئها وغايتها" وقد أسست من أجل تحقيق هدف تتطلبه

ظروف الجزائر وأوضاعها السياسية والثقافية، والاجتماعية وهو تعليم الدين واللغة العربية وبعث الثقافة الإسلامية في البلاد، والمحافظة على مقومات الشخصية الجزائرية "[33] مع العلم أن السياسة التعليمية التي انتهجتها الجمعية كانت لمحاربة الاستعمار والقضاء على فلسفته من جذورها فسطرت مشروعا تريد من وراءه تحقيق ما يلي:

1- حماية اللغة العربية وإحياء ثقافتها ونشرها في البلاد بعدما لقيت من المستعمر الإهمال والتقليل من قيمتها إلى حد وأدها ودفن حضارتها في الجزائر.

2- تطهير الدين الإسلامي من الخرافات والأساطير، والشعوذة وما لحق به من تزوير وتحريف بسوء فهمه وتأويله بما يخدم مصالح فرنسا المادية والمعنوية، وكان هذا التحريف والتزوير من بعض المنحرفين والمنحلين وعملاء فرنسا وحتى من المتصوفين الطرقيين.

3- العمل على قضاء الاستعمار ومحاربته بطريقة سرية، كانت مبلطة تحت ستار تعليم اللغة والدين ودروس الوعظ والإرشاد وكل هذا من أجل الإحاطة بالاستعمار والقضاء على مشروع سياسته التعليمية والتنصير والفرنسة والإدماج.

4- تعمل على القضاء على سياسة التجنيس والإدماج والتنصير وتحارب الفرنسة كلغة قومية وتحل محلها اللغة العربية، ولكن لم ترفضها كلغة حضارة وتفتح. يقول البشير الإبراهيمي: " جمعية العلماء، هي التي حققت للجزائريين نسبه العربي الصريح، بريئا من شوائب الأقراف والهجنة، وأحيت في نفسه شعور الاعتزاز بنفسه وفي لسانه شعور الكرامة للغته وفي ضميره شعور الارتباط بين ثلاث مقومات الجنس واللغة والوطن، "[34].

5- المحافظة على الشخصية الجزائرية ومقوماتها الحضارية، والمعنوية وكل ما يتعلق بأصالتها من وطن وثقافة ودين .

6- العمل على تحقيق استقلال الجزائر واسترجاع مكانتها الدولية بين الدول وداخل المجتمع الدولي. وهذا الهدف الأخير هو حلم رئيس جمعية العلماء وذلك حين قال : " إن

الاستقلال حق طبيعي لكل أمة من أمم الدنيا، وقد استقلت أمم كانت دوننا في القوة والعلم والحضارة ولسنا من الذين يدعون علم الغيب مع الله ويقولون أن حالة الجزائر الحاضرة، ستدوم إلى الأبد، فكما تقلبت الجزائر مع التاريخ فمن الممكن أنها تزداد تقلبا مع التاريخ، وليس من العسير بل أنه من الممكن أن يأتي يوم تبلغ فيه الجزائر درجة عالية من الرقي المادي والأدبي، وتتغير فيه السياسة الاستعمارية، وتصبح البلاد الجزائرية مستقلة استقلالا واسعا تعتمد عليها فرنسا اعتماد الحر على الحر "[35].

الهوامش:

[1]- الشهاب، ج، 1 م 11 عدد أبريل سنة 1935/ ص 44 .

[2]- ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية عدد 70 بتاريخ 13 مارس سنة 1935/ ص 377 وينظر راتبح تركي التعليم القومي والشخصية الوطنية، ص، 74 .

[3]- محمد البشير الإبراهيمي، البصائر، عدد 146 / 1950/ ص، 1 .

[4]- احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص، 225.

[5]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص، 25، وينظر أيضا كتاب، عمر فروخ ومصطفى الخالدي " التبشير والاستعمار في البلاد العربية، " بيروت سنة 1953م، وينظر أيضا، رابح تركي، مرجع سابق، ص، 107 .

[6]- ر ابح تركي، مرجع سابق، ص، 109 .

[7]- البشير الإبراهيمي، فصل الدين عن الحكومة، عيون البصائر من ص 86 إلى ص 192، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر سنة 1970م وينظر رابح تركي، مرجع سابق، ص، 109 .

[8]- ألان سافري، Alain safari ثورة الجزائر، ترجمة، نخلة كلاس، دمشق، 1961م ص، 84، و ص 85 .

[9]- المرجع السابق، ص، 84 و، ص، 85 .

[10]- المرجع السابق، ص، 85 .

[11]- رابح تركي، مرجع سابق، ص، 118 و، ص، 1129 .

[12]– إيف لاكوست وآخرون، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ترجمة محمد عيساني مكتبة المعارف، بيروت، دون تاريخ ص 122.

[13]– يذكر في الهامش محمد العربي الزبيري، من كتابه الثورة الجزائرية في عامها الأول ص، 25 أن بلوم، كاتب ورجل دولة فرنسي، ولد سنة 1872، وتوفى بعد أن عمر 78 سنة وكان ذلك عام 1952م بدأ النضال إلى جانب جان جوريس في العشرية الأولى من القرن العشرين ترأس حكومة الجهة الشعبية سنتي 1936 و 1937 م دعا بعد ذلك لرئاسة الحكومة سنة 1938م، وفي أثناء الحرب، لكن لفترات وجيزة، ترك مؤلفات عديدة وهامة . من بينها كتاب الزواج سنة 1907 م الذي آثار ضجة بسبب آرائه الجريئة حول الزواج وحقوق المرأة وهو خريج القانون بجامعة السربون

[14]– كان موريس فيوليت واليا عاما بالجزائر شن حملة شنيعة وشرسة ضد الحركة الوطنية أثناء عهد إدارته بالجزائر سنة 1936م وهو الذي أسهم بوضع مشروع عرف باسمه فيما بعد " مشروع فبوليت " ودوافع وأسباب وجود هذا المشروع كانت بسبب الاضطرابات التي واجهتا الجزائر ما بين عامي 1935 و1936م وتسببت فيها الجبهة الشعبية من الاضطرابات في المعامل والمصانع، والشركات والفلاحة .. لأجل المساواة بينهم وبين المعمرين كما أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في السنوات ما بين 1930م إلى غاية 1936م كانت سببا حقيقيا فيها بالإضافة أن الأزمة الاقتصادية العالمية انعكست على أثر السياسة الفرنسية في الجزائر.

[15]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب 3 شارع زيروت يوسف، الجزائر ص 25 .

[16]– أنظر: نقولا زيادة، صفحات مغربية، دار الطليعة بيروت سنة 1956م، ص، 311 .

[17]– رابح تركي، مرجع سابق، ص، 115 .

[18]– عبد الحميد بن باديس، مجلة الشهاب، عدد، أبريل، 1936م. ص، 49، 50 .

[19]– عبد الحميد بن باديس، مجلة الشهاب، ج 1 م، 12 عدد أبريل، سنة 1936 من ص. 45 إلى ص 50 .

[20]– رابح تركي، مرجع سابق، ص، 119.

[21]– المرجع السابق، ص، 118 .

[22]– رابح تركي، المرجع السابق، 119 .

[23]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث في تاريخ الجزائر، القسم الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط، 2 منقحة، ص 68-69.

[24]– رابح تركي، نفسه ن صن 129.

[25] – احمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص، 185 . وأنظر مجلة كوفيليان (KOUFULIENT) تعليم المسلمين في الجزائر عدد 32 و 33 يونيو يوليو سنة 1963م ص 640.

[26]– احمد بن نعمان، مرجع سابق، ص، 186، وينظر أيضا ساطع الحصري، جويلية، الثقافة العربية، السنة الثانية سنة 1950 م 1951، القاهرة ص. 559 .

وما يلاحظ على هذه الإحصائيات أنها لا تمثل العدد الحقيقي للجزائريين الذين كانوا وقتذاك عددهم ثمانية ملايين نسمة أيضا ينظر أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص، 186 .

[27]– نقلا عن جريدة البصائر، عدد 270 / ما يو 1954م السنة السادسة ص، 1 .

[28]– رابح تركي، المرجع نفسه، ص، 194.

[29]- ينظر طه حسين مقال في جريدة السياسة التي كانت تصدر بمصر العدد 190 /6/ 1923م القاهرة وينظر الأستاذ رابح تركي في الهامش . ص، 199 .

[30]- جمعية العلماء المسلمين تكونت من شهر مايو 1931 م وكانت تظم مجموعة من العلماء اللذين معظمهم ينتمون إلى مدرسة التجديد الإسلامي " السلفية " وتولى رئاستها في البداية الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس من سنة 1931م وبقي يرأسها حتى وفاته 1940، ثم تولى رئاستها الشيخ الإمام محمد البشير الإبراهيمي من عام 1940م حتى عام 1956 م وهو العام الذي حلت فيه من طرف الاستعمار الفرنسي وذلك بعد عامين من اندلاع الثورة المباركة في الجزائر ضد وجه الاحتلال وكان الثورة ثمرة من ثمار الجمعية " ينظر رابح تركي، ص، 201 . وكذلك مجلة الشهاب ج، 6 م 7 عدد يونيو جوان، قسنطينة سنة 1931م ص، 394 ،ايضا جريدة البصائر، السنة الثانية عدد 71 / 18 يونيو سنة 1937 م ص، 1 مقالا للأستاذ عبد الحميد بن باديس، بعنوان، دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها .

[31]- تنظر خطبة عبد الحميد بن باديس منشورة في جريدة البصائر، السنة الثانية العدد، 83/ 30 سبتمبر سنة 1937، ص 1

[32]- مجلة الشهاب ج، _، م 12، عدد نوفمبر سنة 1936 م ص 352 و، ص، 358 .

[33]- نقلا عن رابح تركي، ص، 203 .

[34]- البصائر عدد (2) السنة الأولى – من السلسلة الثانية 1 أغسطس 1947 م ص 1.

[35]- مجلة الشهاب ج 3 م 12 عدد يونيو (جوان) سنة 1936 ص 145و146 .

(يتبع في العدد المقبل).....